

تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ
القرارات الاستثمارية
دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة-
الجزائر.

الأستاذ الدكتور جمام محمود
الاستاذة أميرة دباش / باحثة سنة ثالثة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة
العربي بن مهدي - أم البواقي - الجزائر

الملخص

يشهد العالم في الآونة الأخيرة عدة تحولات اقتصادية معاصرة في بيئة الأعمال، منها تنشيط أسواق المال وتعاضم المنافسة بين المؤسسات، هذه التطورات السريعة أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة، هذا ما أدى إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية تتميز بالجودة، حيث لا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات جودة عالية إلا إذا كانت تتصف بجملة من الخصائص النوعية، وهذا ما سيؤدي إلى المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.

و توصلت إليه الدراسة إلى أنه هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية .

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرارات الاستثمارية، عينة من المؤسسات الاقتصادية بقسنطينة

Abstract

in This recently, the world is experiencing an Contemporary economic transformation in the Business Environment, including the revitalization of the capital markets and the growing competition between the enterprises, its became characterized by conditions of uncertainty and risk. It is led to the need to providing accounting information is characterized by quality, where it can not be of high quality unless they are characterized by a set of qualitative characteristics, This will lead to help in making investment decisions.

This study aims at demonstrating the impact of the quality of accounting information on the investment decision-making process in economic enterprise at Constantine, This study has resealed a positive impact of a statistically significant for the quality of accounting information on the investment decision-making process.

Keywords: quality of accounting information, making investment decisions, a sample of the economic enterprise at Constantine

مقدمة

نظرا لما يشهده العالم من تطورات معاصرة في بيئة الأعمال، وتنشيط أسواق المال وتعاضم المنافسة بين المؤسسات، أدى كل ذلك إلى أهمية توفير معلومات مالية ومحاسبية تساهم بصورة أكثر وفعالية في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالاستثمار، والتي تعتبر من القرارات الهامة في تعظيم القدرة على تحليل فرص الاستثمار المتاحة خاصة في المؤسسات المطروحة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في نظامها المحاسبي من خلال تبني نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية، يقوم بتوفير معلومات مالية ذات جودة

عالية وموثوقية وشفافية يمكن اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فإن أي تضليل في هذه المعلومات من شأنها أن يفقد أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار، إذ لا بد أن تنطوي على كل المعلومات الهامة التي تظهر الوحدة المحاسبية في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل المتغيرات التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

مشكلة الدراسة: وتأسيساً لما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:
ما هو أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة؟

ويمكن تجزئة هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر خاصية الملائمة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة؟
- ما هو أثر خاصية الموثوقية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة؟
- ما هو أثر خاصية القابلية للمقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة؟
- ما هو أثر خاصية الثبات على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة سوف يتم طرح الفرضية الرئيسية التالية:
يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.

وسوف يتم تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخاصية الملائمة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخاصية الموثوقية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخاصية القابلية للمقارنة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخاصية الثبات على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.

أهمية الدراسة:

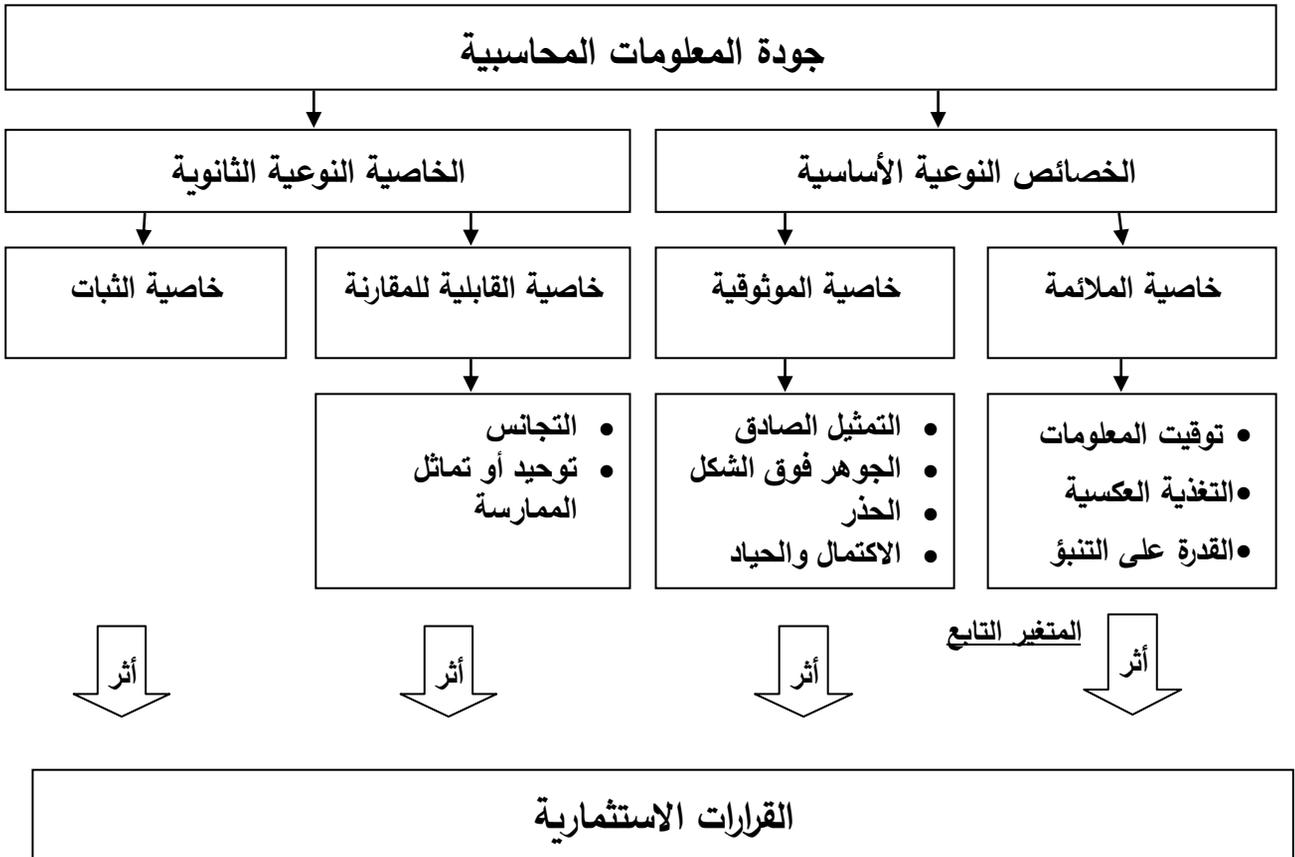
تظهر أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهم الجوانب النظرية لجودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية، ودراسة أثر ذلك من خلال الدراسة التطبيقية، إذ تعد هذه الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية من الموضوعات المهمة وذلك للدور الفعال بما تفي من احتياجات لمتخذي القرار، لأن عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية أصبح أمر حتمي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تفي بأغراض مستخدميها؛
 - بيان الأثر بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
 - توضيح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والقرارات الاستثمارية في المؤسسات محل الدراسة.
- نموذج الدراسة: يتمثل نموذج الدراسة في:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

المتغير المستقل



الدراسات السابقة:

من أجل دراسة هذه الإشكالية واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة، حيث سنرى ما توصلت إليه هذه الدراسات ومن ثم الإضافة التي تصبوا إليها دراستنا، ومن أهم الدراسات التي نراها مناسبة ما يلي: دراسة (فراس خضير الزبيدي، 2010) بعنوان أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة بأن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وخاصة حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي، كما وأنهم يدركون أن المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية خاصة نصائح الوسطاء ونشرات السوق، كذلك فإن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير، حيث أيضا أشارت الإجابات إلى أن تقارير مراقبي الحسابات تؤثر تأثير كبير في قرارات التداول بأسهم الشركات.

دراسة (سعاد سعيد غزال، إيمان عبد الكريم قاسم العبادي، 2012) بعنوان جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

وهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها، وبيان أهم جوانب الجودة في المعلومات المحاسبية في الوصول إلى قرارات رشيدة ولأسيما قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وبالإضافة إلى نشر الوعي بأهمية جودة المعلومات المحاسبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن العملية الاستثمارية تحظى بأهمية كبيرة باعتبارها العنصر الحيوي والفعال لزيادة الدخل والثروة، أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية وخاصة متخذي القرارات كما أنه يزداد لأهمية الإفصاح وتأثيره في قرارات الاستثمار كلما زاد مستوى الشفافية فيه. وما أوصت به الدراسة التركيز على توفير معلومات ذات جودة من خلال التركيز على أهم الجوانب التي تعكس جودتها وخصوصا الجوانب التي تعكس ثقة الأطراف المستفيدة منها، وعقد ندوات واجتماعات ودورات تثقيفية لزيادة الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

دراسة (سليمة نشنش، 2009) بعنوان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القرارات الاستثمارية والمعلومات المحاسبية وهدف هذه الأخيرة في اتخاذ القرار الاستثماري، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات هي الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار، وأن توفر هذه المعلومات يعتبر عنصرا مهما في مدى تنشيط سوق رأس المال، إذ الأشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالأسعار المستقبلية وبالتالي تحقيق الأرباح على عكس الأشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تتناول موضوع القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع ذلك القرار، حيث ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها ركزت على دراسة الحالة، خاصة أنها كانت في مؤسسات اقتصادية جزائرية وهذا ما سيساهم في تقديم إضافة أكاديمية.

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي من خلال الجانب التطبيقي.

المبحث الأول: الجانب النظري

سنقتصر من خلال هذا الجانب على جودة المعلومات المحاسبية، عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وأثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أولاً- جودة المعلومات المحاسبية:

إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها". (خلود عاصم، محمد إبراهيم، 2013، ص273)، وتعرف أيضا على أنها " مجموعة من الميزات والخصائص النوعية التي تقوم بمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار في موارد المؤسسة". ()

Céline Michalesco, 2009, p1023

حيث تمثل جودة المعلومات تلك المعلومات التي تتميز بفائدة كبيرة في ترشيد مختلف القرارات، إذ تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من القدرة على التحليل لهذه المعلومات من خلال الخصائص التي تتوفر عليها.

ثانيا- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

توفر القوائم المالية معلومات محاسبية، وحتى تكون مفيدة لمتخذي القرار فلا بد أن تتوفر على جملة من المواصفات تسمى بخصائص المعلومات المحاسبية.

1- تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعرف على أنها "صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة". (بدر الدين فاروق أحمد سالم، 2013،

ص92)

وتعرف أيضا على أنها: " المعلومات التي تكون مفيدة، حيث تكون ذات ارتباط أو علاقة بين مستخدم المعلومات المحاسبية وبين القرارات التي يتخذونها، وهذا الربط يقصد به نوعية المعلومات التي تسمح بصورة معقولة لمستخدميها". (فداغ الفداغ، 2002، ص52)

ومن ما سبق يمكن تعريف الخصائص النوعية على أنها "الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمكن من تحقيق أهداف مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات".

2- أنواع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: حتى تستطيع المعلومات المحاسبية أن تحقق الأهداف التي تعمل على تحقيقها ينبغي أن تتوفر مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية:

2-1 الخصائص النوعية الأساسية:

2-1-1 الملائمة: يقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لحاجات مستخدمي القرارات، فتساعدهم بذلك على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية كما تعزز من تقييماتهم الماضية، وحتى تكون المعلومات كذلك يجب توفر الخصائص التالية فيها: (خليل عواد أبو حشيش، 2005، ص34)

- **توقيت المعلومات:** يجب أن يتحصل متخذ القرار على المعلومة في الوقت المناسب وهو الوقت الذي يجب أن يتخذ فيه القرار لأن بعد هذا الوقت تفقد المعلومة قدرتها ولا حاجة لاستعمالها في اتخاذ القرار وهذا ما يتطلب الإعداد الجيد للمعلومة والانتهاء منها في الوقت المناسب وجعلها متاحة عند الطلب.
- **التغذية العكسية:** المعلومة المناسبة هي تلك المعلومة التي تكون صالحة للاستعمال في مختلف الظروف والحالات مهما تعددت لأن هناك معلومات تجعلها صالحة للاستعمال وتستخدم في تقييم الأعمال الماضية وتصحيح التوقعات السابقة للأعمال.
- **القدرة على التنبؤ:** من شروط خاصية الملائمة أن تكون للمعلومة قدرة على التنبؤ بالمستقبل بحيث تكون صالحة للاستخدام في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل، وهذا ما يساعد متخذي القرارات باتخاذ القرارات المناسبة لتنبؤهم بالمستقبل.

2-1-2 **الموثوقية:** لكي تكون المعلومة المحاسبية تتميز بالموثوقية لابد أن تتميز بالصدق والتحقق والحياد وأن تكون خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها

(Ferdy van Beest, Geert braam, p7) ، وتتكون هذه الخاصية من المكونات التالية:

- **التمثيل الصادق:** يجب أن تمثل وتحدد المعلومة الحدث أو العملية وتقنيات القياس المتعلقة بهما، وفي حالة عدم التأكد ببعض الأحداث فإنه من الممكن عدم الاعتراف بها.

- **الجوهر فوق الشكل:** يجب القيام بمحاسبة العمليات طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فالعبرة بالجوهر والحقيقة فقط التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات الصحيحة. (حسين يوسف، سمير معدي الريشاني، 2012، ص 78، 79)
- **الحذر:** يجب الحذر في ظروف عدم التأكد من خلال عدم تسجيل الأصول والدخل بأكثر من اللازم وعدم تسجيل الالتزامات والمصاريف بأقل من اللازم.
- **الاكتمال:** لا يعتمد إلا بالمعلومات الكاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فأى نقص منها سيجعلها خاطئة أو مضللة وتصبح بذلك غير موثوقة وغير ملائمة (يوسف محمود جربوع، 2002، ص 80) ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- **الحياد:** المعلومات المناسبة هي المعلومات البعيدة عن التحيز أي تكون محايدة لا تغلب فيها مصلحة فئة عن فئة أخرى مثلاً إذا غلبنا مصلحة مجلس الإدارة عن مصلحة المساهمين فإن المعلومة غير حيادية (رضوان حلوة حنان، 2009، ص 24، 25).

2-2 الخصائص النوعية الثانوية: وتتمثل فيما يلي:

2-2-1 القابلية للمقارنة: يعود ظهور مشكلة المقارنة بين المعلومات المحاسبية في أوروبا وذلك نتيجة تطور أسواق المال، هذا ما استدعى إلى ضرورة مراجعة المحاسبة من قبل العديد من المحاسبين من مختلف دول العالم وذلك من خلال معايير المحاسبة الدولية (Françoise Pierrot, 2006, p11). وتتمثل هذه الخاصية في قدرة المستخدمين من مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة حتى يتمكنوا من تقييم مراكزها المالية وأدائها ومعرفة التغيرات التي حدثت في مركزها المالي، ويجب القيام بإعلام المستخدمين بالسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ومختلف التغيرات التي تحدث فيها من أجل تمكينهم من عملية المقارنة بالشكل الصحيح، وما يسهل هذه العملية هي قدرة المستخدمين على اكتشاف الاختلافات في السياسات المحاسبية للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى ومدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة الإفصاح عن السياسات المحاسبية (أمين السيد أحمد لطفي، 2008، ص 55، 56).

ويتطلب تحقيق تلك الخاصية ضرورة توافر خاصيتين فرعيتين هما: (أحمد محمد نور، 2002، ص 55)

- **التجانس:** يجب أن تمتد مقارنة النتائج الخاصة بمؤسسة معينة عبر فترات متعددة، فلا يجب أن تكون خلال لحظة فقط وهذا يتطلب استمرار العمل بنفس الإجراءات من فترة لأخرى.
- **توحيد أو تماثل الممارسة:** لا بد من توحيد الممارسة المحاسبية بين المشروعات المختلفة حتى نستطيع التمكن من إجراء مقارنات صحيحة بين مختلف معلومات المشروعات في نقطة زمنية معينة.

2-2-2 الثبات: يجب الثبات والاستمرار بنفس الطريقة المحاسبية التي تم البداية بها، من أجل تحقيق إمكانية المقارنة وتقديم المعلومات المفيدة إلا في حالة تغير الظروف، فإنه يمكن التغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة (كمال الدين الدهراوي، 2006، ص 42).

ثالثا- القرارات الاستثمارية:**1- تعريف القرار الاستثماري:**

يمكن تعريف عملية اتخاذ قرار الاستثمار من النظرية المالية بأنها " القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية" (Patrick PIGET, 2011, p09). ويمكن تعريفها بأنها "عملية اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري وبأقل تكلفة وذلك بناءً على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار في ظل المعلومات المتوفرة عن البدائل الاستثمارية". (المعترز بالله خالدي، 2011، ص78)

وتعرف أيضا على أنها "القرارات التي تهدف إلى التحليل والتخطيط المالي للمؤسسة، حيث أنها تهتم بمزيج ونوع الموجودات التي تحتفظ بها المؤسسة". (عاطف جابر طه عبد الرحيم، 2008، ص351) ومن ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه "القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة".

2- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري: حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي: (سمير عبد الدايم حسن العويسي، 2010، ص59).

1-2 مبدأ الاختيار: يفترض في المستثمر الرشادة، ومنه فإنه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

2-2 مبدأ المقارنة: حيث يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لا بد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

2-3 مبدأ الموضوعية: ويقصد بهذا المبدأ أن تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية وذلك تجنباً لتحيز القياس، وهذا يعني عند استخدام مؤشر مالي لا بد أن نتوصل إلى نفس النتيجة أو هناك تقارب كبير.

2-4 مبدأ الملائمة: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة في معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة التي يتصف بها، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

2-5 مبدأ توزيع الأخطار: تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنوع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

3- أسس اتخاذ القرار الاستثماري: لكي يتم اتخاذ قرار الاستثمار بشكل عقلاني وبعيدا عن الارتجال لابد من مراعاة الأسس الموضوعية التالية: (محمد سعيد دلول، 2010، ص 30، 31)

3-1 العائد المتوقع: إن المستثمر الرشيد هو الشخص الذي يسعى باستمرار إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة، لأن الهدف من تضحياته باستهلاكه المالي هو تطلعه للحصول على استهلاك أكبر في المستقبل وليس فقدانه أو الحرمان منه إلى الأبد.

3-2 المخاطرة: هي عبارة عن التقلبات في العوائد الفعلية المتوقعة المحسوبة وتنقسم إلى ما يلي:

- المخاطر النظامية: وهي مخاطر تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام.
- المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، لا من طبيعة النظام المالي العام.

3-3 التوقيت: هي الفترة الزمنية للاحتفاظ بالورقة المالية طبقا لأهداف المستثمر، فقد يكون الاحتفاظ ضمن فترة زمنية طويلة، أو فترة قصيرة.

المبحث الثاني: الجانب العملي

سنحاول التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا من خلال مجموعة من الأسئلة والتي ترجمتها محاور الاستمارة.

أولاً- عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، حيث تم توزيع (40) استمارة على مساهمين، مستثمرين ومديرين ماليين لهم علاقة باتخاذ القرارات الاستثمارية، وتم استرجاع (36) استمارة أي بنسبة 90%.

حيث وقع الاختيار على خمسة مؤسسات اقتصادية بولاية قسنطينة والذي تتمثل في مؤسسة صيدال (SAIDAI)، مؤسسة بالما نوبا (Balma Nouva)، المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (ENMTP)، مؤسسة صناعة الآلات الحرارية الجزائرية (ITA)، ومخبر الأشغال العمومية للشرق (LTPE)، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية بناء على الخبرة الشخصية والمعارف السابقة لأفراد العينة، خاصة أن المساهمين والمستثمرين والمديرين الماليين مرتبطين بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، والجدول الموالي يبين توزيع الاستمارات على عينة المؤسسات الاقتصادية:

جدول رقم 1: توزيع الاستمارات على عينة المؤسسات الاقتصادية بقسنطينة

اسم المؤسسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة عينة كل مؤسسة من إجمالي العينة
صيدال	11	10	27.77%
بالما نوبا	5	4	11.13%
المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية	9	9	25.00%
مؤسسة صناعة الآلات الحرارية الجزائرية	5	3	8.33%
مخبر الأشغال العمومية للشرق	10	10	27.77%
المجموع	40	36	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستمارات

ثانيا- تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، حيث يتكون الاستبيان من (22) سؤال، وتم تقسيمه إلى جزأين:

الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛
الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين:
المحور الأول: والذي خصص للجودة المعلومات المحاسبية ويشمل أربعة مجالات؛
المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، وتم تحديد مقياس الإجابة عن فقرات الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 2: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

سوف يتم تفسير المتوسطات الحاسبية وفقا لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

- متوسط أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة جدا؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة؛
- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقا.

ثالثا - أدوات البحث الميداني: تم استخدام برنامج SPSSv20 لاستخراج النتائج الإحصائية، واستخدام الأساليب الإحصائية لتفسيرها:

- معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستمارة؛
- اختبار (klomogrov- smirnov)ks للتأكد من اعتيادية البيانات أي ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف مفردات الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم بغرض وصف خصائص عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات الاستبيان حسب درجة الموافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- معامل التحديد والذي يستخدم لتحديد التأثيرات بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- الانحدار البسيط وذلك لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع ومعرفة معنوية ذلك التأثير.

رابعا- ثبات أداة الدراسة: لأجل اختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 3: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: جودة المعلومات المحاسبية	0.84
2	المجال الأول: خاصية الملائمة	0.84
3	المجال الثاني: خاصية الموثوقية	0.83
4	المجال الثالث: خاصية القابلية للمقارنة	0.89
5	المجال الرابع: خاصية الثبات	0.84
6	المحور الثاني: اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.83
7	الاستمارة ككل	0.86

المصدر: مخرجات SPSS.

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ 86 %، وهي نسبة تجعلنا نقول أن الاستمارة تتميز بالثبات العالي ومن ثمة صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

خامساً- اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من ذلك سوف نستخدم اختبار Kolmogorov – Smirnov والجدول التالي يبين:

جدول رقم 4: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي (اختبار Kolmogorov – Smirnov)

الرقم	العنوان	Kolmogorov – Smirnov	مستوى المعنوية
1	المحور الأول: جودة المعلومات المحاسبية	0.113	0.200
2	المجال الأول: خاصية الملائمة	0.165	0.101
3	المجال الثاني: خاصية الموثوقية	0.209	0.100
4	المجال الثالث: خاصية القابلية للمقارنة	0.274	0.100
5	المجال الرابع: خاصية الثبات	0.174	0.101
6	المحور الثاني: اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.102	0.200
7	الاستمارة ككل	0.096	0.200

المصدر: مخرجات SPSS.

إن الجدول السابق يختبر الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والفرضية البديلة التي مفادها أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال مستوى المعنوية نلاحظ أن كلها أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية ومن ثمة إمكانية إجراء الاختبارات المعلمية المتمثلة في معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار.

سادساً- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول تحليل البيانات أو المعلومات الشخصية المكونة للاستبيان والمتحصل عليها من إجابات أفراد العينة إضافة إلى تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1 - تحليل خصائص عينة الدراسة:

➤ توزيع مفردات العينة حسب الجنس: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب جنسهم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 5: توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (بالمائة)
ذكر	31	86.11
أنثى	5	13.89
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن (31) من أفراد العينة ذكور أي بنسبة 86.11%، في حين بلغ عدد الإناث (5)، وما يمكن قوله هنا أن نسبة الذكور أكبر من الإناث ويرجع ذلك إلى طبيعة عينة الدراسة إذ تقتضي تواجد مساهمين ومستثمرين ومديرين ماليين ذكور أكثر من الإناث.

➤ توزيع أفراد العينة حسب السن: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنهم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 6: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة (بالمائة)
أقل من 25	/	/
25-30	2	5.55
30-45	21	58.34
أكثر من 45	13	36.11
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

تشير النتائج السابقة أنه لا يوجد أفراد من العينة تتراوح أعمارهم أقل من 25 سنة، وهذا ما يعني أن أفراد العينة يتميزون بالنضج العمري، وأن غالبية عينة الدراسة يقعون أعمارهم بين فئة 30 و 45 سنة وفئة تجاوز عمرهم 45 سنة، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 30 سنة فردين، أي ما نسبته 5.55%. وما يمكن قوله هنا أن عينة الدراسة تميزت بفئة كبيرة في السن .

➤ توزيع مفردات العينة حسب المستوى الدراسي: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب مستواهم الدراسي كما في الجدول التالي:

جدول رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
متوسط	/	/
ثانوي	10	27.78
ليسانس	25	69.44
ماستر	1	2.78
ماجستير	/	/
دكتوراه	/	/
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن (10) من أفراد العينة مستواهم التعليمي ثانوي وهم يمثلون ما نسبته 27.78 %، بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين يملكون مستوى ليسانس (25) فرد بنسبة 69.44% من الحجم لإجمالي للعينة في حين المستوى ماستر فسجلات حالة واحدة فقط أما مستوى ماجستير ودكتوراه فلا يوجد، ويلاحظ من هذه النتائج أن متوسط المستوى التعليمي لأفراد العينة تقريبا مستوى جيد، نظرا لأغلبية أفراد العينة متحصلين على الليسانس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب. وهذا ما يساعد الباحثة على إجراء هذا البحث من خلال الفهم الصحيح للأسئلة ومن ثمة الإجابة عليها بالشكل الذي يخدم البحث.

➤ توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة : يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة كما هو في الجدول التالي:

جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة (بالمائة)	التكرار	الخبرة
/	/	أقل من 5 سنوات
41.67	15	5-10 سنوات
27.77	10	10-15 سنة
30.56	11	أكثر من 15 سنة
100	36	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

نستنتج من الجدول السابق أن عينة الدراسة تقع خبرتهم في فئات من (15 سنة فأكثر) وفئة من (5 إلى 10 سنوات) إذ بلغت النسب 30.56% و 41.67% من الحجم الإجمالي للعينة، وفي الأخير بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم في العمل بين 10-15 سنة 27.77%، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرات الكبيرة، وهذا عامل مهم يساعد المؤسسة محل الدراسة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

2- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول عرض إجابات أفراد عينة الدراسة وتحليلها باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال الجداول التالية:

2-1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو محور جودة المعلومات المحاسبية: بما أن المحور الأول والمتمثل في جودة المعلومات المحاسبية قسم إلى أربعة مجالات وعليه كانت اتجاهات أفراد العينة حسب هذه المجالات كما يلي:

• تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال خاصية الملائمة:

جدول رقم 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال خاصية الملائمة:

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
4	0.57	4.11	تعتمد مؤسستكم على خاصية الملائمة أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية	1
1	0.49	4.61	إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	2
3	0.91	4.12	إن استخدام خاصية القدرة على التنبؤ يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية	3
5	0.67	4.00	إن استخدام خاصية الملائمة يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية	4
2	0.48	4.36	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية لتسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري	5
	0.32	4.23	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: مخرجات SPSS.

من الجدول السابق جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب " بمتوسط حسابي 4.61 مما يدل أن أفراد العينة موافقون بشدة على أنه تساهم خاصية التوقيت المناسب في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد ، فيما حصلت الفقرة " توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية لتسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.36، وهو يدل على أن أفراد العينة موافقين بشدة على أن المعلومات التي تتميز بخاصية التنبؤ تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري ، وحصلت فقرة "إن استخدام خاصية القدرة على التنبؤ يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية " على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.12 أي ينتمي إلى درجة موافقين، وجاءت فقرة " تعتمد مؤسستكم على خاصية الملائمة أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.11 أي أن أفراد العينة موافقين على أن المؤسسات عينة الدراسة تعتمد على خاصية الملائمة ، وحصلت فقرة " إن استخدام خاصية الملائمة يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية " على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.00.

• تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال خاصية الموثوقية:

جدول رقم 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال خاصية الموثوقية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
2	0.47	4.36	يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية	1
1	0.50	4.42	تتمتع وتتميز المعلومات المحاسبية للمؤسسة بخاصية المصداقية والدقة	2
3	0.47	4.33	تتميز المعلومات المحاسبية بالحيادة والبعد عن التحيز هذا ما يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	3
	0.31	4.36	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " تتمتع وتتميز المعلومات المحاسبية للمؤسسة بخاصية المصادقية والدقة " بمتوسط حسابي 4.42، ويدل ذلك أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن مؤسستهم تقوم بالإفصاح عن معلومات ذات جودة عالية وموثوق فيها، وجاءت في المرتبة الثانية فقرة " يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية " بمتوسط حسابي 4.36، حيث أن أفراد العينة موافقين بشدة على أن خاصية الموثوقية لها تأثير كبير على القرار الاستثماري، فيما حصلت الفقرة " تتميز المعلومات المحاسبية بالحيادة والبعد عن التحيز هذا ما يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد " على المرتبة الثالثة بنفس الدرجة السابقة بمتوسط حسابي 4.33.

• تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال خاصية القابلية للمقارنة:

جدول رقم 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال خاصية القابلية للمقارنة:

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
1	0.50	4.44	إن المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم تتميز بخاصية المقارنة	1
3	0.45	4.28	تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية	2
4	0.46	3.31	تساعد خاصية القابلية للمقارنة المعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في بشكل مناسب وعلى اتخاذ القرار الاستثماري	3
2	0.50	4.42	تساهم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات لعدة قرارات استثمارية بغرض المقارنة	4
	0.26	4.11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " إن المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم تتميز بخاصية المقارنة " بمتوسط حسابي 4.44، ويدل ذلك الفقرة أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن القوائم المالية التي تفصح عنها المؤسسات عينة الدراسة تتميز بقابليتها للمقارنة مع فترات سابقة ومؤسسات أخرى ، وجاءت في المرتبة الثانية فقرة " تساهم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات لعدة قرارات استثمارية بغرض المقارنة " بمتوسط حسابي 4.42 ، وهي تنتمي لنفس الدرجة السابقة، فيما حصلت الفقرة " تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية " على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.28 بدرجة موافق بشدة وهذا ما يعني أن هذه الخاصية لها تأثير كبير اتخاذ القرار الاستثماري، أما المرتبة الرابعة فحصلت عليها الفقرة " تساعد خاصية القابلية للمقارنة المعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في بشكل مناسب وعلى اتخاذ القرار الاستثماري " بمتوسط حسابي 3.31 وهي درجة محايد.

• تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال خاصية الثبات :

جدول رقم 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال خاصية الثبات

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
3	1.09	3.78	إن التزام المؤسسة بمبدأ الثبات يؤدي إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية مما يزيد من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية	1
1	0.79	4.22	إن تعدد تطبيق المؤسسة للطرق المحاسبية يؤدي إلى تظليل القرارات الاستثمارية	2
2	0.79	4.14	تساهم خاصية الثبات في القوائم والتقارير المالية على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	3
	0.52	4.04	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " إن تعدد تطبيق المؤسسة للطرق المحاسبية يؤدي إلى تظليل القرارات الاستثمارية " بمتوسط حسابي 4.22، ويدل ذلك أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن التعدد في الطرق المحاسبية والاختلاف فيها له تأثير على القرار الاستثماري وهذا يعود إلى الغموض فيه، وجاءت في المرتبة الثانية فقرة " تساهم خاصية الثبات في القوائم والتقارير المالية على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد " بمتوسط حسابي 4.14، حيث أن أفراد العينة موافقين على دور وفاعلية خاصية الثبات في ترشيد القرار الاستثماري، فيما حصلت الفقرة " إن التزام المؤسسة بمبدأ الثبات يؤدي إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية مما يزيد من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية " على المرتبة الثالثة بنفس الدرجة السابقة بمتوسط حسابي 3.78.

2-2 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني اتخاذ القرارات الاستثمارية :

جدول رقم 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
5	0.99	3.56	تعتمد المؤسسة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها	1
1	0.50	4.56	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	2
6	0.94	2.50	في حالة عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	3
2	0.64	4.08	تساهم المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة في توجيه قرارات الاستثمار	4
4	1.07	3.75	إن استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية تتميز بالجودة عند اتخاذ قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	5
3	1.01	3.78	ينجر عن تجاهل تغير القيمة في وحدة النقد إلى تظليل القرارات الاستثمارية	6
	0.54	3.70	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: مخرجات SPSS.

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثماري يعد من الأمور الضرورية والمهمة " بمتوسط حسابي 4.56 وتعني هذه النتيجة أن أفراد العينة موافقين بشدة على أهمية المعلومات المحاسبية عند اتخاذ أي قرار لأن على أساسه سوف تتم عملية المفاضلة بين البدائل، فيما حصلت على المرتبة الثانية الفقرة "تساهم المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة في توجيه قرارات الاستثمار " بمتوسط حسابي 3.86 وهذا ما يدل أن أفراد العينة موافقين على أن كما اتصفت المعلومات بجودة عالية كلما زاد في ترشيد القرار الاستثماري، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة " ينجر عن تجاهل تغير القيمة في وحدة النقد إلى تضليل القرارات الاستثمارية " بمتوسط حسابي 3.78 وتتنمي نفس الدرجة السابقة، أي إذ كانت القوائم المالية لا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التضخم هذا سيساهم في اتخاذ قرار خاطئ مبني على قيم وتوقعات خطأ، وحصلت فقرة " إن استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية تتميز بالجودة عند اتخاذ قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها" على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.75 أي أن أفراد موافقين على ما سبق، وحصلت فقرة " تعتمد المؤسسة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها " على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.56، حيث أن أفراد العينة موافقين أهمية خاصية الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والثبات لاتخاذ القرار، فيما حصلت فقرة " في حالة عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات الكافية فان متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري " على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2.50 أي أن أفراد العينة غير موافقين على أن الحكم الشخصي له تأثير على القرار الاستثماري. من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن إجاباتهم كانت أغلبيتها موافقة وهذا ما يبين أن كلما توفرت في المعلومات المحاسبية خصائص أساسية وثانوية كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي .

سابعاً- اختبار فرضيات الدراسة: سنحاول اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة. **الفرضية الفرعية الأولى:** ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم 14: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	Bمعامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر خاصية الملائمة واتخاذ القرارات الاستثمارية	0.465	0.216	0.792	0.368	1	0.004
					34	
					35	

المصدر: مخرجات SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين خاصية الملائمة واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.465)، ومعامل التحديد R^2 (0.216) أي ما قيمته 0.216 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في خاصية الملائمة أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 21.60%. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.792)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في خاصية الملائمة يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.792) كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 15: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر خاصية الموثوقية واتخاذ القرارات الاستثمارية	0.636	0.405	1.111	1.121	1	0.000
					34	
					35	

المصدر: مخرجات SPSS.

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.636)، ومعامل التحديد R^2 (0.405) أي ما قيمته 0.405 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في خاصية الموثوقية أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 40.50%. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (1.121)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في خاصية الموثوقية يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (1.121)، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 16: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر خاصية القابلية للمقارنة واتخاذ القرارات الاستثمارية	0.505	0.255	0.113	3.262	1	0.038
					34	
					35	

المصدر: مخرجات SPSS.

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين خاصية القابلية للمقارنة واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.505)$ ، ومعامل التحديد $R^2(0.255)$ أي ما قيمته 0.255 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في خاصية القابلية للمقارنة، أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 25.50 % . كما بلغت قيمة درجة التأثير $B(0.113)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في خاصية القابلية للمقارنة يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.113) كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 17: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر خاصية الثبات واتخاذ القرارات الاستثمارية	0.497	0.247	0.512	1.653	1	0.002
					34	
					35	

المصدر: مخرجات SPSS.

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين خاصية الثبات واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.497)$ ، ومعامل التحديد $R^2(0.247)$ أي ما قيمته 0.247 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في خاصية الثبات أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 24.70 % . كما بلغت قيمة درجة التأثير $B(0.512)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في خاصية الثبات يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.512) ، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الرئيسية: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 18: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	الثابت	DF درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية	0.621	0.386	1.384	1.921	1	0.000
					34	
					35	

المصدر: مخرجات spss

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.621)$ ، ومعامل التحديد $R^2(0.386)$ أي ما قيمته 0.386 من التغيير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغيير في جودة المعلومات المحاسبية، أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغيير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 38.60% . كما بلغت قيمة درجة التأثير $B(1.384)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في جودة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (1.384) ، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الرئيسية.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- توفر القوائم المالية للمستثمر معلومات تتمتع بخصائص وجوده من حيث :
 - الملاءمة للقرار المطلوب اتخاذه؛
 - إمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها لموضوعيتها ومصداقيتها وشفافيتها؛
 - إمكانية الاعتماد عليها في المقارنة لانتساقها وتجانسها وثباتها .
- إن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري قد لا تتلاءم والبيئة التي أعدت فيها، بسبب غياب الإطار التشريعي المحلي، واعتمادها على معايير محاسبية مستوردة؛
- تعتبر القرارات الاستثمارية من المواضيع الهامة والفعالة في المؤسسة، وذلك نتيجة التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية التي أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد؛
- تزداد جودة المعلومات المحاسبية كلما توفرت على خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا ما سيساهم في عملية اتخاذ القرار الرشيد؛
- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة.

ثانياً: التوصيات:

- الحرص أكثر على أن تكون المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص نوعية هذا ما سيساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري ؛
- لا بد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب؛
- تأهيل العنصر البشري لكي تزيد قدرته على تحليل المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد القرار الاستثماري، حيث أن قلة الخبرة سيؤدي إلى بعض الغموض؛
- ضرورة تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية بقوائم مكملة، بحيث تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية؛
- إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري من أجل مواكبة التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري.

المراجع :**• كتب عربية:**

1. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
2. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
3. حسين يوسف، سمير معدي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية إعداد التقارير المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
4. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
5. رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعية، الشارقة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
6. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
7. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2002.
8. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
9. يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

• كتب أجنبية:

1. Céline Michaïlesco, Qualité de l'information comptable, L'Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2ème édition, paris , 2009.
2. Patrick PIGET, Décision d' investissement Incertitude et information, Ed Economica, paris, 2011.
3. Ferdy van Beest, Geert braam, Convergence through divergence An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB, Nice Working Paper 06-102 Radboud University Nijmegen, 2006.
4. Françoise Pierrot, Les normes comptables internationales Et le reporting de la performance COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisia, May 2006.

• دوريات:

1. خلود عاصم، محمد إبراهيم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.
2. بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 14، السودان، 2013.

3. سمير عبد الدايم حسن العويسي، تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
4. محمد سعيد دلول، دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
5. المعتز بالله خالدي، مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2010.